هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( )

طبق الاصل

مؤيد نعمة

الشرق الاوسط تحت رحمة الميليشيات المحلية

> ان ثمرة كل الاهتمام و الموارد التي بذلتها ادارة بوش في الشرق الاوسط ، اي نتيجة مبادرتيها الاكثر خطورة هي واهنة و بشكل متنامٍ امام النزعات الطائفية ، والتاريخ العنيف والخصائص السياسية للاعبين المحليين ، كما يقول المسؤولون و الخبراء المحليون.

بقلم : روبن رايت و كلين كيسلير
ترجمة : فاروق السعد

فقد بينت التطورات التي حدثت خلال الاسبوع الماضي نقلة كبيرة في اجندة الولايات المتحدة: انسحاب اسرائيل من قطاع غزة، و هي الخطوة الحرجة في تشكيل الدولة الفلسطينية و السلام الاقليمي. وتقديم العراق الدستور الى الجمعية الوطنية، عارضا الاساس القانوني للدولة العراقية الحديثة. حيا الرئيس بوش الحدثين باعتبارهما نقطتي تحول في نشر الديمقراطية و السلام في المنطقة. ففي العراق، قال بوش ان شعبه قد " بين للعالم بانه قادر على مواجهة التحديات التي تواجهه. تتضمن الوثيقة التي وضعوها ضمانات اكيدة لحريات الانسان الاساسية، بضمنها الدينية، والتجمع، وحرية المعتقد و التعبير". و لكن التطبيق الفعلي للدستور العراقي وقدرة قطاع غزة على الحياة سيعتمدان الان بشكل كبير على قوى لا تقع تحت سيطرة واشنطن- وكلاهما يواجهان تحديات متزايدة. " ان مشكلة هذه المنطقة هي حقيقة القوة العسكرية الاجنبية التي تدخل بتصميم عظيم و قوة طاغية ، لدحر الشعب، واخضاع البلد و بعدها تضيع تماما في اضطرابات المصالح المحلية و القوة التي لا تقاوم لهوية البلد- الدينية و العرقية و الطائفية والقومية. ان الناس تتصرف بهوس عندما تقوم بالدفاع عن تلك الهويات، بضمنها تغذيتها والدفاع عنها" كما قال رامي خوري، وهو محلل عربي ذو ثقافة امريكية و محرر صحيفة ديلي ستار اللبنانية. " ان كل قوة اجنبية منفردة كانت في المنطقة منذ الاسكندر العظيم- والى الرومان، الاغريق، وإلى العثمانيين، والبريطانيين، والفرنسيين والان الامريكان- قد تعلمت ذات الدرس" كما يقول خوري. ان التحدي المتنامي الذي يواجه الولايات المتحدة في محاولاتها التاثير في الاحداث قد انعكس عندما اتصل بوش بقائد سياسي شيعي، في اليوم الذي سبق عملية الانتهاء من الدستور العراقي، للتحذير من تهميش الاقلية السنية و بالتالي احتمال تخريب العملية برمتها. ولكن الاحزاب الشيعية لم تهدئ بسرعة و بصورة تامة من مخاوف السنة - كما ان العراق قد فشل وللمرة الثالثة في انجاز المسودة يوم الخميس. "ان الولايات المتحدة مكبلة بقيود ذات القوى التي قامت بتحريرها" كما قال روبرت مالي، مدير برنامج Interna-tional Crisis Group's Middle East و عضو سابق في مجلس الامن الوطني لادارة كلنتون." ان كل تلك القوى التي اسكتت اثناء فترة حكم صدام حسين تحاول الاستفادة من فترة التحول، عندما يقوم العراق باعادة تشكيل نفسه، للتعبير عن نفسها او للحصول على المصالح. فرغم ان الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة، الا انها تجد نفسها وبصورة متزايدة تلعب دور المتفرج في الوقت الذي تقوم فيه القوى العراقية بالتنافس من اجل السلطة و من اجل تحديد مستقبل العراق" كما قال مالي. اقرت الادارة بان التحولات السياسية تستغرق وقتا وغالبا ما لا تاتي متوازنة- وان النتيجة غير مضمونة تماما. "لو صوت السنة لصالح الدستور ووافقوا عليه، لو لم تتم عرقلة الدستور، فسيكون عقدا وطنيا و سيساعد في وضع ستراتيجية مكافحة التمرد" كما قال زلماي خليلزاد، السفير الامريكي الى العراق،" وان لم يفعلوا ذلك فستكون هنالك مشكلة". كما اقر بوش ايضا بوجود انشقاق داخل العراقيين، وصفه باعتباره حقا لاشخاص احرار يعيشون في مجتمع حر. " نحن نعلم بان هنالك انشقاقا وسط السنة، على سبيل المثال، في العراق. واعتقد اننا عندما نتمعن بالامر فاننا سنجد شيعياً على خلاف مع شيعي يؤيد الدستور، و ربما يوجد هنالك بعض الاكراد ممن لديهم تحفظات حول الدستور" كما قال بوش." نحن نراقب تطور العملية السياسية". ولكن التنافس حول تحديد ذلك المستقبل في محيط حر قد خلق ايضا توترات، وحتى ضمن الزمر الطائفية. فبالرغم من وجود اكثر من ١٣٠٠٠٠ جندي امريكي في العراق، اندلعت اشتباكات الاسبوع الماضي بين المليشيات الشيعية: قوات موالية لرجل الدين الراديكالي مقتدى الصدر اشتبكت مع منظمة بدر التابعة الى المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق. ان اجنحة المليشيات التابعة للاحزاب السياسية العراقية "تبحث عن مستقبلها" وستستمر في "العمل بطرق تؤدي الى تقويتها، سياسيا وعسكريا" كما قال ادوارد ولكر، مدير معهد الشرق الاوسط و سفير سابق الى مصر و اسرائيل." فهي تعتبر نفسها تجني مكاسب على حساب المجاميع الاخرى وهي تقاتل الان لترى من سيحصل على القسم الاكبر من الكعكة. وهذا يضع الولايات المتحدة في وضع مختلف". وفي غزة، من المحتمل ان تتاثر اهداف امريكا بشدة خلال العام القادم بالسياسات الداخلية الاسرائيلية والفلسطينية. فكل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون يواجهان خصوما سياسيين كبارا - وانتخابات حرجة. وحركة المقاومة الاسلامية، او حماس التي تمتلك فعلا قاعدة تاييد كبيرة في غزة، تشكل تحديا متناميا الى سلطة عباس. ان المنافسة بين الاحزاب العلمانية و الدينية ستبرز عندما تشارك حماس في الانتخابات التشريعية للمرة الاولى في كانون الثاني. وبالرغم من اصرار اسرائيل، رفض عباس تجريد الجناح العسكري لحماس من السلاح- ومن غير المحتمل ان يقدم على هذه الخطوة التي لا تحظى بقبول شعبي قبل انتخابات كانون الثاني. وهذا، بدوره، سيلحق الضرر بجهود الولايات المتحدة الرامية الى تعزيز الترتيبات الامنية و من ثم التحرك باتجاه خطة خارطة الطريق التي تدعمها امريكا. يواجه شارون تمردا في حزب الليكود الذي ينتمي اليه حول قراره المثير للجدل بالانسحاب من غزة، حيث بين احد استطلاعات الراي بانه ياتي بعد وزير المالية السابق بنيامين ناتانياهو بسبع عشرة نقطة من بين مؤيدي الحزب. خرج ناتانياهو من وزارة شارون في بداية هذا الشهر بسبب معارضته قرار الانسحاب من غزة. ومن المتوقع ان تجري الانتخابات في تشرين الثاني ٢٠٠٦ . وعندما اقترب موعد الانسحاب من غزة، تحرك شارون ليسترضي قاعدته في الجناح اليميني عن طريق مواصلة بناء الجدار الامني، الذي يؤدي الى تقسيم الاراضي الفلسطينية، ليحيط و يحمي اكبر مستوطنة في الضفة الغربية. اثارت الخطوة الفلسطينيين و قد تخفض من نسبة الدعم لعباس. استحقت الادارة الفخر لعملها الشاق لانجاح الانسحاب من غزة، كما قال شبلي تلحمي من جامعة ماريلاند و معهد بروكنز، و لكن " من الواضح الان بانه لم يفكر الجميع كليا حول الغد". هنالك الان" فجوة كبيرة في التوقعات" لكون الاسرائيليين يتوقعون فترة هدوء بعد اشتباكات الاسبوع الماضي التي جاءت اثر عمليات اخلاء المستوطنين من غزة. والفلسطينيون يتوقعون محادثات سلام متسارعة. " وكلا الجانبين منهمكان في آلياتهم السياسية" كما يقول تلحمي. تواجه ادارة بوش تحدي"مساعدة شارون بدون ايذاء عباس و مساعدة عباس بدون ايذاء شارون". ان الاقتصاد المحلي والاولويات الامنية قد تعقد ايضا الاجندة الامريكية. ففي عملية خلق غزة قابلة للحياة الى ١,٣ مليون فلسطيني، فان تركيز الفلسطينيين هو على بناء اقتصاد يتضمن انسيابا حرا للبضائع والاشخاص عبر الحدود مع اسرائيل ومصر. ولكن التركيز الاسرائيلي الاولي هو على الضمانات الامنية للتاكد من ان المتطرفين غير قادرين على عبور الحدود الى اسرائيل. يقر المسؤولون في الادارة بان سرعة اتخاذ القرارات تعتمد على الجانبين. "قد تكون لنا وجهة نظر حول اي موضع معين" كما يقول مساعد وزير الخارجية ديفيد ويلج الاسبوع الماضي في مركز الصحافة الاجنبية بواشنطن" و لكن في نهاية اليوم، يكون القرار رهناً بالاسرائيليين و الفلسطينيين".

عن الواشنطن بوست

سيناريو اصلاح منظمة الامم المتحدة

بقلم : فيليب نحوردون
ترجمة : منذر مظفر المدفعي

سيجتمع اكثر من ١٨٠ رئيس دولة وحكومة من جميع انحاء العالم هذا الشهر في ولاية نيويورك للاحتفال بالعيد الستين لتأسيس منظمة الامم المتحدة، والهدف الاكثر اهمية من هذا التجمع هو للتباحث حول كيفية انقاذ هذه المنظمة من خطر الشيخوخة التي تتسرب اليها.

ومن ضمن جدول الاعمال مناقشة المشاكل المهمة مثل اصلاح الميزانيات، وتنسيق المنظمات المبنية وفق نظام اللجان. اما المسألة الاساسية التي تهم اغلب المشاركين فستكون حول التشكيل الحالي لمجلس الامن، وهل ستكون هذه المؤسسة المسؤولة عن السلام والامن الدولي موافقة على ضم اعضاء دائمين جدد؟ وإن كان الجواب نعم فمن سيكونون؟

ان اصلاح مجلس الامن هو من الامور المتفق عليها منذ وقت طويل ولكن نقطة الخلاف تكمن في ان الظروف الحالية غير ملائمة لهكذا امر.

ويتساءل الكثير من الامريكيين: لماذا يجب منح الشرعية الدولية إلى دول لم تحمل أي شعور بالمسؤولية تجاه الامن العام مثل الكاميرون، المكسيك او انغولا (وكانت الثلاث اعضاء في مجلس الامن إبان الحرب ضد العراق) او إلى بلدان غير ديمقراطية مثل الصين.

وتؤكد بعض البلدان الغنية وذات الكثافة السكانية العالية مثل اليابان والمانيا ان لهم استحقاقات توازي الاستحقاقات البريطانية والفرنسية في الحصول على المقاعد الدائمة التي لم تكن غير نتائج لحرب عالمية انتهت منذ ستين عاماً.

ومن جانب آخر بين سكان افريقيا وامريكا اللاتينية عدم استساغتهم فكر السلام والامن الدولي الذي يجب ان يكون محدداً بصورة حصرية من قبل سكان امريكا الشمالية والاوروبيين.

اما بخصوص الامن العام لمنظمة الامم المتحدة فيؤكد كوفي عنان ان: "مجلس الامن الذي يتكون حالياً من الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا العظمى، فرنسا، روسيا والصين كاعضاء دائمين وعشرة اعضاء غير دائمين لا يثير الشعور بالاحترام خصوصاً من وجهة نظر دول العالم الثالث ولو نوقشت مسألة تغيير تشكيلته، فالسؤال سيكون كيف سنتمكن من تغييره؟ وهنا يتعقد كل شيء".

وعلى هذا الاساس ينبثق مقترحان متنافسان:

الاول: مؤيد من قبل مجموعة الاربع (اليابان، المانيا، الهند والبرازيل) التي تأمل ضم ستة اعضاء دائمين جدد إلى المجلس "كما ان هنالك اثنتين من الدول الافريقية تتهيآن للانضمام إلى مجموعة الاربع" علاوة على اضافة اربعة اعضاء غير دائمين للمجلس، وفي هذا السيناريو سيتحول العدد الكلي لاعضاء مجلس الامن من ١٥ إلى ٢٥ عضواً، اما حق (الفيتو) فسيبقى محفوظاً بيد الاعضاء الخمسة الدائمين الحاليين.

اما الاقتراح الثاني: فهو مقدم من قبل مجموعة من الدول تتضمن ايطاليا، الباكستان، كوريا الجنوبية واسبانيا. وينص على المطالبة بتوسيع مجلس الامن إلى ٢٥ عضواً. وبالتحديد مع مشاركة (١٠) من الدول غير الدائمة، التي سيتم اختيارها من بين (٣٠) دولة.

وهذا الدعم والتقريب سينجنبهم ضرورة اختيار عضو دائم من بين المتنافسين الاقليميين وسيحصلون على فرصة السماح للدول الاكثر اهمية للظهور بصورة مستمرة في المجلس اكثر من الدول الصغيرة.

ولكن اثارة أية فكرة حول موضوع اصلاح مجلس الامن تتطلب موافقة الخمس دول دائمة العضوية واكثر من ثلثي الهيئة العامة أي ١٢٨ من بين ١٩١ عضواً.

وتجسد الامر في صعوبة الحصول على هذا الدعم الذي سيثير نشاطات اللوبي المستمد في التسديد لهذه الفكرة.

وان اثنين من الاعضاء الدائمين مع حق (الفيتو)، الولايات المتحدة وفرنسا سيلعبان دوراً مثيراً للجدل وحازماً في هذا الصراع.

وقد اكد مؤخراً الرئيس الامريكي بوش انه: "ارغب بحصر المجلس بعشرين عضواً ولن ادعم المشروع الذي ينصب على وصول اكثر من عضوين دائمين جديدين على شرط ان يكون احدهما هو اليابان".

وعلى الرغم من ان الرئيس الامريكي جورج بوش اكد للمستشار الالماني شرويدر ان: "لا اعارض ابداً الطلبات الخاصة". قام الناطقون الرسميون الامريكيون بالاعلان على حدة وبلهجة شديدة ان: "المانيا غير موجودة على قائمتنا".

اذاً لا يزال البيت الابيض غاضباً على برلين بسبب اعتراضها على الحرب في العراق.

اما فرنسا فندعم مقترح مجموعة الدول الاربع المتضمن اضافة ستة اعضاء دائمين جدد من بينهم المانيا.

وتصر باريس على ان المجلس الموسع هو اكثر شرعية وهي تحسب ان معظم الاعضاء الدائمين الجدد (المانيا، الهند، البرازيل والافريقيين) سيتكاتفون معها وبلا شك في المناقشات الاساسية والجادة في نيويورك.

وقد فهمت فرنسا ان رفض الترشيح الالماني سيولد خلافات كبيرة مع حليفه الاوربي وستثار حركة قوية لصالح مقعدهم الوحيد في الاتحاد الاوربي وسيكون ذلك على حساب المواقف الفرنسية والبريطانية.

ما العمل اذاً؟ حسب وجهة نظري: اعتقد ان افضل اصلاح هو الاصلاح المحدود أي ادخال اليابان والهند كعضوين دائمين جديدين بالاضافة إلى ثلاثة غير دائمين.

وفيما يخص الولايات المتحدة فيمكن اعتبارها اكبر مساهم في ميزانية الامم المتحدة (اكثر من ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، يعني ما يقارب ٢٠٪ من الميزانية) فهي اذاً الدولة الديمقراطية المسؤولة والمحرك الاساسي لآسيا الغربية.

اما الهند فانها تساهم باقل مشاركة مالية ولكن الديمقراطية التي ترفع ميزان القوى تؤكد ان الهند ترسل آلاف الجنود لحفظ السلام لانها تشكل سدس سكان العالم.

ومن الصعب دعم المرشح الالماني، وبكل بساطة بسبب الوجود المسبق لاعضاء دائمين في مجلس الامن وفي الاتحاد الاوربي بنفس الوقت. اما البرازيل فان مساهماتها لا تستحق الذكر قياساً بالاعضاء غير الدائمين الآخرين وقياساً بالارجنتين ايضاً.

ويعتبر وصول اليابان والهند هو افضل تسوية لقلق التمثيل لانهم افضل ممثلين لآسيا او للعالم الثالث.

وبالنتيجة سيكون الاعتقاد بان هذا التكوين لن يؤثر كفاية على بعض المناطق مثل افريقيا، امريكا اللاتينية او الشرق الاوسط هو فكرة مغلوطة لأن المجلس الجديد سيحتوي على ١٣ مقعداً غير دائم أي اكثر من الحالي بنسبة ٣٠٪ وستكون اغلب المقاعد المضافة هي لممثلي هذه المناطق الثلاث.

وحتى المجلس الحالي المزعومة "عدم شرعيته" يضم مجموعة من الدول التي تمثل جميع انحاء العالم: الجزائر، الارجنتين، البرازيل، الدنمارك، اليونان، اليابان، الفلبين، رومانيا، وتنزانيا.

ومن المعلوم عدم تمامية أي مقترح من مقترحات اصلاح مجلس الامن وحتى التي تمت مناقشتها حالياً، لأن رغبة فرنسا بتوسيع المجلس لانشاء عالم متعدد الاقطاب ولابراز تآزرها مع المانيا هو موقف مفهوم مسبقاً.

ولكن على باريس ان توافق ان في حالة حدوث اجماع حول عدم امكانية ايصال مجموعة الاربع، فستبقى النتيجة هي وجود شيء اسمه مجلس الامن، لا اكثر ولا اقل ولكنه ربما سيكون اقل فاعلية واقل شرعية. ومن المؤكد في حالة قيام الولايات المتحدة باللجوء إلى حق (الفيتو) بخصوص مقترح مجموعة الاربع فسوف يبقى المجلس الحالي موجوداً ولكن ستحلق شرعيته في الهواء.

ونأمل ان لا يتحول الجدل الموجود حول هذه المسألة إلى مواجهة جديدة وقاسية بين باريس وواشنطن حول الشرعية والنظام العالمي.

وان لم يكن هنالك اجماع حول الاصلاح المقترح فمن الافضل ترك المنظمة الحالية على ما هي عليه.

عن : اللوموند

تعدد اقطاب السلطة في السعودية

بقلم : بيير بريه
غيميت فور
ترجمة : زينب محمد

اصبح الملك عبد الله مثل اسلافه ملكا ورئيسا للوزراء في ذات الوقت وهي مهمة سهلة لاسيما ان القسم الاعظم من اعضاء المجلس هم اخوته وابناء عمه، وعدا عن ذلك فأن سلطة الملك تتجسد في الدين، فهو خادم الحرمين (مكة والمدينة)، وهذه الملكية على الورق ملكية مطلقة اكثر مما هي ملكية لويس الرابع عشر مضافا اليها الثيوقراطية.. لكن الواقع اكثر تعقيدا فالملكية أسست على تحالفات، مع الواعظ الديني عبد الوهاب في القرن الثامن عشر ثم مع تجار نجد الكبار، والمنطقة الوسطى، والحجاز، والمنطقة المحاذية للبحر الاحمر، وعلى الملك الجديد ان يأخذ بنظر الاعتبار هذه الثوابت، وعلى الرغم من المظاهر تتميز العربية السعودية بتعدد اقطاب السلطة/ كما كتب الباحث الفرنسي باسكال مينوريه في مجلة مشرق-مغرب في العدد ١٧٧ الصادر في خريف عام ٢٠٠٣ والاسرة المالكة منقسمة بشكل علني الى عدة زمر او مجموعات متنافسة، ولكي يؤسس قواعد وانظمة للنقاشات اسس عبد الله عندما كان ولي العهد مجلس الاسرة المكون من ثمانية عشر عضوا، وعندما لا يتوصل المجلس الى اتفاق في الاراء فان القرار الذي هو بصدده يؤجل لاحقا.

غير ان أثر هذه الانقسامات كان يستشعر به في الخارج "فهذه الكراهية المخفية اعطت المواطن وسيلة لزيادة هامش المناورة لديه باستخدام احدى المجموعات ضد اخرى، وتعزيز مركزه بموافقة احد الامراء، كما يقول مينوريه وكان بوسع رجال الاعمال التحرك داخل مجموعاتهم التي تستخدم في الضغط فارغمت غرف التجارة المنتخبة الحكومة أي الاسرة المالكة عدة مرات على الاصلاحات وعلى الغاء ضريبة الدخل المفروضة في عام ١٩٨٨، حتى مجلس الشورى، المجلس الاستشاري الذي عينه الملك وفيه العديد من رجال الاعمال بدأ يكتسب العديد من الحريات منذ عام ٢٠٠٣ وصوت على تعليق الاصلاح المالي والضريبي. وأخيرا اكتسبت الاوساط المثقفة هي الاخرى نوعا من الاستقلال مستفيدة من حرية التعبير التي منحتها الملكية في عام ٢٠٠٣، واستطاع كاتب الافتتاحيات (سليمان الحتلان) في هذا الاطار ان يكتب في احدى الصحف السعودية: "ان الوهابية هي مكارثية العربية السعودية" مقارنا بهذا الاسلام بالسياقات الايديولوجية للولايات المتحدة الامريكية في الستينيات، ويحدث توازن السلطات غير الرسمية يوميا، وكانت هذه الادارة المتوازنة تحدث ايضا في الميدان الديني، فقد اسست اسرة سعود اسلاما رسميا تصغي له عندما تريد، وفي السبعينيات اسس الملك فيصل مدارس للبنات على الرغم من معارضة رجال الدين غير ان النقاش حول الشرعية الدينية تجاوز بانتظام نطاق مؤسسات الدولة، فالعقيدة وسيلة بيد (الاسلاميين) من كل الاجناس من الدستوريين وحتى بن لادن، والمملكة ترد على العنف بالعنف وتسجن اكثر المؤيدين للتغيير السياسي، ولكنها تتفاوض مع الاخرين عن مجالات الحرية، وهكذا دعا بعض رجال الدين- الحريصين على ان لا تبدو صورة الاسلام بأنه دين يتسم بالجمود مؤخرا -الى رفع الحظر على قيادة النساء السيارات، بينما طردت وزارة الثقافة مئات الاساتذة وعدتهم (متطفرين).

ان الاسرة المالكة تصادر الوظائف الملكية، فآل سعود يمسكون بزمام اهم الوزارات كوزارة الدفاع، والداخلية، والخارجية، والملك عبد الله هو ايضا رئيس وحدة النخبة (الحرس الوطني) مما لا يمنعه من طلب المساعدات الخارجية عندما تسوء الامور فعلا: كالحرس الوطني الفرنسي لاخماد الفتن الاسلامية في جامع مكة الكبير عام ١٩٧٩، والجيش الامريكي في عام ١٩٧١، اما عن النفط، الذي يمثل ٧٥٪ من العوائد فانه يعتمد بشكل خاص على الملكية. فشركة (اراموكو) السعودية هي (ملكية الحكومية) ويعين الملك مدراءها من خلال ممثل المجلس الاعلى للنفط والشؤون المعدنية ويرأسه الملك ايضا، ان مبالغ (اللوائح المدنية) أي الاموال المخصصة لمئات الامراء تتأتى من عوائد النفط، وهذه المبالغ سرية، ومراكز السلطة تسمح ايضا بالوصول الى ميدان ضبابي وغامض هو العمولة، التي تعطى لشراء الاسلحة وقد تصل هذه العمولات الى نسب عالية جدا، فقد تصيبنا ارقام هذه المبيعات بالذهول، ففي عام ٢٠٠٣ ارتفع الانفاق العسكري والنفقات الاخرى الى ٤٨٪ من ميزانية المملكة أي ما يقرب من (٤٠) مليار دولار، وجمع بعضهم الاخر ثروته عن طريق المضاربة، كالامير الذي اشترى مساحة واسعة من الاراضي وبنى عليها الجزء المعاصر من العاصمة رياض، وينسب بعضهم الى الملك عبد الله نيته في تخفيض عدد المستفيدين من اللوائح المدنية وتقليل تدخل الامراء في المشاريع الوطنية بطريقة راديكالية، وصادق مجلس الشورى على خصخصة كل شيء تقريبا عدا ارامكو: الشركة الوطنية للخطوط الجوية السعودية، ومصانع تحلية مياه البحر، والموانئ والمطارات وقطاع الصحة، وخدمات البلدية والطرق، حتى بعض المصافي، وترصد اوساط الاعمال عن كثب شفافية هذه الخصخصات، ولكن المملكة تنوي تسهيل عمل المستثمرين الاجانب أيضا بالغائها مؤخرا قانون الحصول على الضامن او الكفيل (واجمالا فان احد السعوديين هو الذي يتسلم العمولة مسبقا عن اية اقامة في البلد)، وهي خسارة لمورد كبير بالنسبة لعدد من الشخصيات، غير ان مساعدة الكفيل ربما تبقى ضرورية للاسراع بمعالجة بعض الملفات.

وكانت مشاركة الوفد الامريكي برئاسة ديك تشيني وزير الدفاع في عهد بوش الاب، ونائب الرئيس في عهد بوش الابن، في تشييع الملك فهد، اشبه بارسال رسالة ودية الى الرياض برغم استياء الرأي العام الامريكي تجسد الجوانب الستراتيجية المختلفة للعلاقة بين السعودية والولايات المتحدة الامريكية من النفط حتى مكافحة الارهاب، وعندما كان في البنتاغون عام ١٩٩٠، زار العربية السعودية لاقناع الملك فهد بدعم التدخل الامريكي وعرض عليه صورا فوتوغرافية للوحدات العراقية المنتشرة باتجاهه وجعله يفهم بأنه اذا بقي موقفه سلبيا ازاء غزو الكويت فقد يجازف في ان يكون الضحية التالية لطموحات صدام حسين. هذه الذريعة وذريعة زعزعة الاستقرار في المنطقة هي التي اقنعت الملك بأن يقبل القوة المتعددة الجنسيات باغلبيتها الامريكية في اراضيه وقوامها نصف مليون جندي، وتشيني متخصص بالنفط ايضا، فهو يعرف التحدث الى ممثلي بلد يضم ربع احتياطات الخام العالمية وسيقدر السعوديون بالتأكيد هذا الخيار لقيادة الوفد كما يقول (راشيل برونسن) محلل الشرق الاوسط في مجلس العلاقات الخارجية. فعملية عاصفة الصحراء في العراق في عهد بوش الاب اشرت اللحظة التي كانت فيها العلاقات بين السعوديين والامريكيين على افضل حال، وعندما عاد تشيني الى الحكومة في عهد بوش الابن دهشت الرياض من عدم اهتمامه بالصراع الاسرائيلي –الفلسطيني واحتجت على الحرب الجديدة في العراق. ومنذ الولاية الثانية لم يكن الكثير من كبار المسؤولين السعوديين يعرفون الم التعامل مع تشيني ففي حال عدم وجود الرئيس، فإن المتحدث هو الذي يرسل اليهم، وايا كانت الانتقادات داخل الولايات المتحدة الامريكية، فان البيت الابيض لا يمتلك الا هامشاً ضعيفاً في المناورة، ويقول راشيل بونسن: ان السعوديين جزء من مشكلة حكومة بوش وهم ايضا جزء من حلها، والدليل على ذلك التقارب الذي اتسم بلقاء بوش وعبد الله في مرزعة كراوفورد في نيسان الماضي، وبدأ الرجلان يسيران يدا بيد، وكان اعلانهما المشترك قد بدأ بذكر اللقاء بين فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز مؤسس العربية السعودية على باخرة في قناة السويس. "وفي غضون ست ساعات اقام روزفلت وعبد العزيز علاقة شخصية نظمت على مدى عقود علاقات حميمة بين البلدين". ومنذئذ، وبرغم مقاومة الرأي العام في بلديهما دأبت الحكومتان على تعزيز علاقاتهما.

وكانت هناك جهود ايجابية من كلا الجانبين، كما قال عمر حمزاوي من مؤسسة السلام الدولي، وقال البيت الابيض انه بسبب مرض الملك فهد، كان عبد الله هو المتحدث لفترة طويلة ووعد باستمرار الشراكة، وقالت وزارة الخارجية انها مقتنعة بعلاقة العمل القريبة بين البلدين، ومن جانبها انتهزت العربية السعودية الفرصة في محاولة لتحسين صورتها في الولايات المتحدة الامريكية بعد محاولات الحادي عشر من ايلول عام (٢٠٠١). وشكر رياض مسعود سفير العربية السعودية في العاصمة الامريكية البيت الابيض على تعازيه مؤكدا ان بلده لن يدافع عن طائفة شيطانية تستخدم العقيدة الاسلامية ذريعة من اجل العنف ويقصد بها القاعدة.

عن - لوفيغارو